



الوزير

الرقم: 05/الديوان

6 يناير 2022

الرباط، في:

من  
وزيرة انتقال الطاقـي والتنمية المستدامة  
إلى  
السيدة النائب المحترم سيدي صالح الإدريسي  
عن فريق الأصالة والمعاصرة  
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

**الموضوع:** جواب عن سؤال كتابي حول تمكين إقليم السمارة من المساهمة في تنزيل الاستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة.

**المرجع:** سؤالكم الكتابي رقم 87 بتاريخ 2021/11/01.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي المشار إليه في المرجع أعلاه، والمتعلق بتمكين إقليم السمارة من المساهمة في تنزيل الاستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة، يشرفني أن أحيطكم علما أن بلادنا قطعت أشواطاً مهمة في تنزيل هذه الاستراتيجية، التي تم اعتمادها تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي تركز بالأساس على تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وذلك بفضل الإصلاحات التنظيمية والتشريعية والمؤسسية المعتمدة.

وأود أن أذكر أن إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة، يتم عبر الوكالة المغربية للطاقة المستدامة بالنسبة للمشاريع المندرجة في إطار برنامج التجهيز الكهربائي الوطني والتي تتم فيه برمجة مشاريع إنتاج الطاقة بما فيها من مصادر متجددة وفق معايير تأخذ بعين الاعتبار الارتفاع المتزايد للطلب بالإضافة إلى المعايير التقنية كالولوج إلى الشبكة الكهربائية واستقرار وسلامة الشبكة الكهربائية.

كما أن إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة من طرف الخواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة أو القانون المتعلق بالإنتاج الذاتي، يعطي الحق للمطورين الخواص لتطوير مشاريعهم باختيار مواقع إنجاز هذه المشاريع حسب المردودية الاقتصادية المرتبطة بمستوى الممكن ومعايير تقنية أخرى كالقدرة الاستيعابية وإمكانية الولوج إلى الشبكة الكهربائية.

وللاشارة، فإن الأقاليم الجنوبية، استفادت من عدة مشاريع مهمة تراكم قدرة اجمالية تفوق 865 ميغاواط واستثمار يناهز 15 مليار درهم، علما أن مشاريع أخرى توجد قيد التطوير بقدرة إجمالية تناهز 1530 ميغاواط واستثمار يناهز 21 مليار درهم.

وتجدر الإشارة إلى أن الإصلاحات الجارية والمبرمجة ستمكن من تحفيز الاستثمار على مستوى كل جهات وأقاليم المملكة وتهم بالأساس:

– مشروع القانون 19-40 المغير والمتمم للقانون 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة الذي الى تحسين مناخ الأعمال، تبسيط المساطر، تعزيز الشفافية، ضمان الولوج الى المعلومة، تعزيز الإنتاج اللامركز، الاندماج الصناعي وتقوية القدرات الوطنية والمحلية والفتح الفعلي للشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط، حيث تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الحكومي في فاتح يوليوز 2021 ويوجد حاليا في مرحلة الدراسة أمام لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة بالبرلمان.

– مشروع قانون الإنتاج الذاتي الذي يهدف إلى تشجيع الفاعلين لإنتاج جزء من حاجياتهم من الطاقة، حيث تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الحكومي في 11 نونبر 2021.

وفي إطار تطوير استعمال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية على المستوى الجهوي تم إبرام اتفاقيات بين الوزارة مع كل الجهات تهم تطوير استعمال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، حيث توجد الاتفاقية المتعلقة بجهة العيون الساقية الحمراء التي تضم إقليم السمارة قيد المصادقة. ومما لا شك فيه هو أن الإصلاحات الجارية وإطار الشراكة بين الجهة والوزارة والمؤسسات التابعة لها ستنجح إمكانيات مهمة لإنجاز مشاريع بإقليم السمارة.

**وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.**

**وزارة الانتقال الطاقى والتنمية  
المستدامة**

**امضاء : ايلى بنعلي**